فوق الطاولة

سركيس قصارجيان

ليست أزمات بل مصائب مزمنة!

باتت كلمة «أزمة» تتصدر أحاديث المواطنين، لدرجة استحالة حدوث أي حوار بين شخصين في الشارع أو المقهى أو حتى في المكالمات الهاتفية من دون أن تحتل الأزمات النصيب الأكبر من الوقت والجهد والتأسف في هذه الأحاديث.

والحقيقة فإن استخدام كلمة «الأزمة» في حالنا لا يبدو منطقياً. ربما يحق للأوروبيين الحديث عن أزمة في الطاقة وبالتالي في التدفئة في الشتاء القادم، نظراً لتسارع الأحداث الخاصة بإمدادات الغاز الروسي على خلفية الحرب الأوكرانية، حين وجدت الدول الأوروبية نفسها في مواجهة «أزمة فقدان الغاز» فجأة لتبدأ بعملية البحث عن بدائل.

لكن «أزماتنا»، على عكس الأوروبيين، انتقد عنها صفة الفجائية حيث لم تعد وليدة سنة أو اثنتين، بل تحوّلت إلى ظواهر مزمنة تزداد سوءاً بمرور الوقت. فقطاع الكهرباء مثلاً كان مأزوماً منذ بداية الحرب السورية، وتحول إلى أزمة مع الانقطاعات الطويلة منذ عام ٢٠١٤، أما اليوم فالتعبير الأدق بالنسبة لهذا القطاع هو فقدان الكهرباء، الذي بات يزور منازل السوريين وأماكن عملهم بضع ساعات يومياً، لتتناسب ساعات القطع مع نسبة الحاجة إليها. فكلما اشتد البرد أو الحر على حد سواء كان الانقطاع أطول. فهل يمكن الحديث بعد أكثر من ٨ سنوات عن أزمة؟ لا أعتقد.

وبما أننا نتحدث عن الطاقة، فإن وضع المحروقات لا يختلف كثيراً عن الكهرباء، فندرة البنزين والمازوت ليست بطارئ في حياتنا في سورية المتحالفة مع اثنين من أهم مصدري النفط على مستوى العالم: روسيا وإيران. فكيف للمواطن البسيط أن يقتنع بأن روسيا المصدر الثاني للغاز في العالم، وإيران المالكة لثاني أكبر احتياطي للغاز في العالم هما دولتان حليفتان لسورية التي ينتظر فيها ٣ أشهر من أجل الحصول على جرة للغاز بوزن ١٠ كغ؟

وإن كانت الخدمات الحكومية شبه معدومة، فإن واقع القطاع المشترك أو الخاص لا يبدو أفضل حالاً، وهو الذي يَتخذ من حكومة البلاد قدوة له في كل قراراته ومنهجية عمله. أقطن في منطقة ضمن حدود العاصمة دمشق الإدارية تغيب عنها شبكة إرسال الهاتف والإنترنت بعد مدة قصيرة من انقطاع التيار الكهربائي بسبب قدم المدخرات في محطات البث، حسب رأي أحد الخبراء من الأصدقاء، ما يعني أن شركات الاتصالات هي الأخرى تعمل على جني المال من جيوب المواطنين بغض النظر عن تقديم أي خدمة مقابل هذا المال، فما بالك إن كانت هذه الخدمة من صميم عملها؟ أما الأكثر هزلية في كل ذلك فهو قرار محافظة دمشق بتغيير اسم المنطقة بإضافة كلمة «جديدة» في نهايتها، في حين بقيت مدّخرات محطات البث قديمة قدم شوارعها وخطوط الهاتف الثابت.

في ظل هذه الأزمات وتأثيراتها ونتيجتها، بات المواطن السوري يعيش اليوم بمداخيل أفريقية مقابل أسعار أوروبية. ففقدان الكهرباء والمحروقات اللازمة لتشغيل المولّدات، وما نتج عن ذلك من ارتفاع تكاليف النقل والإنتاج، أدى إلى ارتفاعات جنونية بأسعار السلع التي تجاوزت بعضها أسعار مثيلاتها في دول الجوار الأعلى لناحية دخل الفرد والحد الأدنى للأجور والرواتب. فبمقارنة بسيطة مع تركيا المجاورة، التي تعاني من أزمة اقتصادية خانقة، يتبين لنا ارتفاع أسعار المواد الغذائية والألبسة المحلية مقارنة بالتركية الأرخص والأفضل جودة، مع ملاحظة أن الحد الأدنى للأجور والرواتب في الجارة الشمالية يبلغ ما يقارب الـ ٣٠٠ دولار أميركي. كل ما سبق يشجّعنا على اعتزال كلمة «الأزمة» لصالحنا، التي باتت مزمنة وبحاجة إلى إجراءات استثنائية تتجاوز ذهنية «خلينا نمشي وبعدين الله كريم» التي عملت عليها ولا تزال الحكومات المتعاقبة، قبل أن يلتهمنا التضخّم وينقرض المواطن القادر على الصرف على حكومته.

وفد حكومي زراعي سوداني بدمشق

تنظيم التبادل التجاري بالأعلاف والمحاصيل الزراعية

قطنا: القطاع الزراعي حساس ويتأثر بالتغيرات العالمية

هناء غانم

رجح وزير الزراعة محمد حسان قطنا خلال لقائه الوفد الفني من وزارة الزراعة في جمهورية السودان أن يتم العمل على تبادل قوائم السلع الزراعية بين البلدين، مشيراً إلى ضرورة أن تهتم كل دولة بزراعات محددة تتمتع بميزة نسبية خاصة بها ويكون الإنتاج بما يتوافق مع الموارد الطبيعية الموجودة لدى كل بلد وبما يحقق التبادل التجاري بين البلدان العربية ويساهم في تحقيق التكامل الزراعي والاكتفاء الذاتي، والأهم حسب الوزير قطنا انه يتم العمل حاليا على إعادة صياغة اتفاقية التعاون العلمي والفني المشترك مع السودان وضرورة تحويلها إلى برنامج تنفيذي لتعزيز تبادل المنتجات الزراعية بين البلدين وخاصة في مجال الأعلاف والثروة الحيوانية ونتائج البحث العلمي الزراعي.

الوزير قطنا أكد على التعاون العربي المشترك لأنه الأساس في تحقيق الأمن الغذائي، لافتاً إلى أن القطاع الزراعي قطاع حساس يتأثر بالتغيرات المناخية والاقتصادية العالمية لذلك لابد من الاتجاه نحو تنظيم الروزنامة الزراعية من جديد وإعادة النظر بالاتفاقيات الموقعة مابين الدول.

وخلال الاجتماع استعرض الوزير واقع الزراعة السورية والمراحل التي مرت بها والأضرار التي تعرض لها القطاع الزراعي نتيجة الحرب والتغيرات المناخية والحصار الاقتصادي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد معاون الوزير د. رامي العلي أن زيارة الوفد السوداني هي لتعزيز وتفعيل مذكرة تفاهم جديدة بين البلدين لتأطير أسس جديدة للتعاون في العديد من المجالات التي تشمل أعلى المستويات الفنية والعلمية والبحثية وتمهيداً للتبادل التجاري بين البلدين مشيراً إلى أن التعاون بين البلدين ليس بجديد لكن هناك مباحثات لإعادة تفعيل وإحياء هذه العلاقات.

وأشار إلى أن السودان دولة غنية بالثروات والمحاصيل لاسيما العلفية ولها تجارب واسعة في هذا المجال ومن الجانب السوري الحمضيات والفواكه وغيرها وبناء عليه سيتم وضع إطار للتبادل التجاري بين البلدين بالسلع والمنتجات بين البلدين إضافة للتبادل في مجال الأبحاث والخبرات العلمية الزراعية والثروة الحيوانية وخاصة أن السودان لديها ثروة حيوانية كبيرة تتجاوز ١٩٠ مليون رأس.

وأضاف العلي في حديثه إن الاجتماع يبحث الروزنامة الزراعية بين البلدين بهدف تعزيز التعاون الثنائي في العديد من المجالات الاقتصادية، وبما يحقق مصالح الطرفين تمهيداً للتبادل التجاري بين البلدين وكذلك تنشيط دور القطاع الخاص من خلال غرف التجارة والزراعة وغيرها، وبالشكل الذي يعود بالفائدة على البلدين.

مدير عام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة أكساد الدكتور نصر الدين العبيد قال إن المنظمة تنفذ في السودان حالياً المرحلة الثالثة من مشروع خريطة الاستعمالات المثلى للأراضي والتي تتضمن ١٣ مليون هكتار في ولايات النيل الأزرق والأبيض والجزيرة بعد أن تم تنفيذ المرحلة الأولى والثانية وكانت بحدود ١٠٣ ملايين هكتار.

وأكد على حرص المنظمة على تعزيز التقارب العربي وتمتين علاقات التعاون بما يدعم القطاع الزراعي في كل البلدان العربية ويحقق التنمية، مشيراً إلى الدعم الكبير الذي تقدمه سورية دولة المقر للمركز وخاصة وزارة الزراعة السورية.

بدوره وكيل الزراعة والغابات بدر الدين الشيخ محمد الحسن والوفد الفني من وزارة الزراعة في جمهورية السودان أكدوا على أهمية التعاون مع سورية في مختلف المجالات وتفعيل اتفاقيات التعاون المشتركة بين البلدين.

حيث أكدت مدير عام العلاقات الدولية في وزارة الزراعة والغابات السودانية الدكتورة فاطمة محمد رحمة على أهمية اللقاء اليوم مع وزير الزراعة والفنيين في الوزارة وضرورة تطوير العلاقات للنهوض بالقطاع الزراعي في البلدين وزيادة التبادل التجاري.

سيدة «جامعة أموال» تهرب من المودِعين

صافي لـ«الوطن»: لا يوجد في القانون ترخيص لشركات تشغيل الأموال

د. محمد لـ«الوطن»: الأفضل إنشاء شركات مساهمة لأن التشريع لأشخاص ضماناته مستحيلة

جلنار العلي

في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها سورية، يلجأ مواطنون للبحث عن زيادة مصادر دخولهم، عن طريق تشغيل ما ادّخروه من أموال واستثمارها في بعض المشاريع لتكون سنداً لهم مقابل غلاء الأسعار، ليتجه بعضهم إلى وضع أموالهم مع أشخاص يعملون في العقارات أو في بيع الألبسة وما إلى ذلك من دون وجود أدنى مقومات الأمان لنقودهم.

وفي السياق، تقول إحدى السيدات من منطقة التضامن بدمشق لـ«الوطن»: «لقد تعرّضت لعملية نصب من صديقتي التي وضعت معها مبلغ أربعة ملايين ليرة منذ نحو عام لكونها تعمل في بيع الأجهزة الكهربائية وملابس (البالة)، لأفاجأ في شهر كانون الأول من العام الماضي بأنها تركت منزلها من دون أن يعرف أحد من عائلتها إلى أين ذهبت»، مشيرة إلى أنها رفعت دعوى عليها بالاشتراك مع عدة أشخاص آخرين تعرضوا لعملية النصب ذاتها، لتتم متابعة الأمر لدى الأمن الجنائي.

ولم تقتصر عملية النصب على الأشخاص الذين أودعوا مبالغ قليلة فقط، وإنما طالت المقتدرين مادياً أيضاً، إذ أشارت طبيبة أسنان – فضّلت عدم ذكر اسمها- أيضاً إلى أنها أودعت مبلغ ٧٥ مليون ليرة لدى السيدة ذاتها منذ بداية عام ٢٠٢١، على أن تدفع لها فائدة شهرية قدرها ٣,٧٥ ملايين ليرة لكونها اتفقت معها أن تكون نسبة الفائدة ٥ بالمئة من المبلغ الذي أعطته إياها. وحول دوافعها لإيداع أموال في مشاريع كهذه رغم أنها تعمل كطبيبة، اعتبرت أن ذلك يعد أفضل لها من شراء ذهب مثلاً أو الاحتفاظ بالنقود التي تفقد قيمتها عاماً بعد عام.

ولمعرفة مدى قانونية وجود أشخاص يجمعون أموالاً بقصد تشغيلها أو حتى شركات، بيّن مدير مديرية الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك زين صافي في تصريح لـ«الوطن» أنه لا يوجد نهائياً في القانون ترخيص لمثل هذه الشركات، ولكن منذ عدة سنوات كانت بعض الشركات المرخصة تعمل بجمع الأموال بشكل مخالف قانوناً للغاية التجارية المرخصة من أجلها، مشيراً إلى أنه عندما ترد شكوى للجهات المعنية حول وجود مثل هذه الشركات تتخذ المديرية إجراء إما بتوقيف السجل التجاري للشركة أو شطبها وذلك حسب الإجراء المتخذ لكل حالة.

وفي السياق، أوضح صافي أنه لا يمكن الترخيص لمثل هذه الشركات، لأن ذلك يعني تشريعها وهذا يحتاج إلى الكثير من الدراسات مع عدة جهات منها المصرف لمنح تحريك الأموال إلا ضمن غاية الشركة، لأن تستخدم في النصب.

أما الخبير الاقتصادي الدكتور علي محمد، فقد أشار في تصريحه لـ«الوطن» إلى أن هذه الحالات ليست جديدة على الشارع السوري، فهي تعود إلى التسعينيات من القرن الماضي حيث كان يقوم بعض الأشخاص بجمع أموال لفتح مشروع معين أو منشأة ما ليلوذوا فيما بعد بالفرار، والمثال على ذلك موجود، وشركة «شجرتي» التي تم كشفها قبل نحو عامين، متابعاً: «المخاطر تتمثل بأن هذه الشركات غير مأمونة الجانب وغير مرخصة ونشاطها التجاري غير معروف، وخاصة أننا لا نزال في حرب اقتصادية فمن غير المعروف وجهة هذه الأموال، وهل سيتم العمل بها ضمن الأطر الرسمية أم للمضاربة على العملة على سبيل المثال، فمن الممكن أن تتعرّض هذه الأموال للسرقة أو تراجع قيمتها بحكم الظروف الاقتصادية المتراجعة».

وأكد محمد أن هذه النشاطات والشركات مخالفة للقانون الذي لا يحمي المخالفين، ولكن تعافي سورية من أنها تفتقر لوجود الشركات المساهمة، فمثلاً في مصر يوجد نحو ٨٠ ألف شركة مساهمة وفق آخر إحصائية، في حين يوجد نحو ٥٢ شركة مساهمة في سورية وفق إحصائية تم القيام بها منذ نحو عامين، لافتاً إلى أن التشريع الأفضل والموجود في قانون الشركات رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ هو إنشاء شركات مساهمة وإدراج أسهمها في سوق دمشق للأوراق المالية، ليشتري الأشخاص أسهماً ويصبحون مالكين في إحدى الشركات التي يجب أن تكون قائمة بذاتها ومرخصة أصولاً وتمتلك سجلاً تجارياً ويكون نشاطها معروفاً وتزاول مهنتها.

وأردف إن التشريع لأشخاص للعمل بتشغيل الأموال يعني الدخول بمتاهات كبيرة، بضمانات مستحيلة، على عكس الاكتتاب ضمن شركة لها قيمة سوقية ولديها عقارات وأصول، وعندما تنخفض أرباحها إلى حد الإفلاس يتم إجراء تصفية بموجب قانون الشركات.

في السياق ذاته، رأى محمد أن ما يدفع بعض الأشخاص للمخاطرة بأموالهم هو البيئة الاقتصادية الموجودة التي تعد معدلات الفقر والبطالة فيها مرتفعة وادّخار الأموال صعب جداً، خاصة في ظل صعوبة تأمين مستلزمات المعيشة، فمن يبتسم له القدر ويجمع مبلغاً معيناً عن طريق جهد أو قرض وما إلى ذلك يصطدم بصخرة الواقع الذي لا توجد فيه مشاريع يمكن أن تقام بمبالغ أقل من عشرة ملايين ليرة، فيفضل الأشخاص تشغيل أموالهم والحصول على (فائدة مبطنة).

حققت ٤ أضعاف إيرادات عن العام الماضي

عاملون في الضابطة الجمركية لـ«الوطن»: هناك من يضيّق علينا بغرض تعزيز حل الضابطات الجمركية

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في الضابطة الجمركية أن حجم الإيرادات التي حققتها الضابطة منذ بداية العام الجاري يعادل ٤ أضعاف الإيرادات التي تم تحقيقها في الفترة نفسها من العام الماضي وأن تطور الرقم في تحقيق الإيرادات مؤشر على التوجه نحو القضايا النوعية ومصادر التهريب الأساسية وضرب عمق شبكات التهريب التي يتم كشفها بعد تحريات وجمع معلومات حول مختلف عناصر الشبكة.

ورغم التطور في الإيرادات التي تحققها الضابطة الجمركية، يعتبر بعض الضباط العاملين في الضابطة الجمركية أن هناك من يضيق عليهم في مهامهم بغرض تعزيز حل الضابطات الجمركية وأنه في هذا السياق تمت إحالة نحو ٤ رؤساء ضابطات للرقابة والتفتيش خلال الفترة الماضية وإيقاف العشرات من العناصر عن مهامهم كما يعتبر البعض منهم تأخير جدول التنقلات الخاص بالضباط بسبب في هذا الاتجاه خاصة بعد صدور جدول تنقلات الأفراد والخفراء وهو بخلاف العادة، وأن هذا الجدول يقوم على مراعاة الحاجة الفعلية للضابطات والمفارز بما يخدم مصلحة العمل ويعزز من تنفيذ المهام الجمركية وترميم الأماكن الشاغرة وتغطية النقاط الجمركية الجديدة وخاصة مع توسع العمل الجمركي وعودة الكثير من المساحات للنطاق الجمركي، وأنه يتم التركيز اليوم على الممرات والمنافذ غير الشرعية والطرقات الرئيسة ومداخل المدن بهدف ضبط المهربات ومنعها من الوصول للأسواق المحلية ومتابعة كبار المهربين ومستودعاتهم والحلقات التي تتفرع عنهم.

وعن توزع مهام الضابطات الجمركية اعتبر المصدر أن دوريات الجمارك تبتعد عن الدخول للمستودعات والمحال إلا في حال الحصول على معلومات مؤكدة باشتمال هذه المستودعات على مهربات وبالتنسيق مع غرف التجارة والصناعة وفق مذكرات التفاهم الحاصلة مع الجمارك في هذا الخصوص.

وأنه كان هناك حالة استغلال للظروف العامة التي يمر بها البلد من قبل بعض التجار والمهربين وخاصة مع تراجع حركة النشاط التجاري وتطبيق برامج ترشيد المستوردات واقتصارها على المواد والسلع الأساسية التي يحتاجها المواطن حيث يعمل بعض التجار والمهربين على إدخال المواد والبضائع بطرق غير شرعية مستغلين الحاجة والطلب على بعض المواد في السوق المحلية وطرحها بأسعار مرتفعة ومن دون التحقق من هوية هذه المواد ومنشأها ومدى سلامتها.

وأنه بناء على ذلك يتم العمل على تكثيف العمل الجمركي والتشدد مع حالات التهريب التي يتم ضبطها مع التركيز على المعابر والمناطق الحدودية والطرقات الرئيسة لمنع وصول المهربات للأسواق المحلية.

كميات القمح المسوّقة تجاوزت ٥٢٠ ألف طن وباب التسويق لا يزال مفتوحاً

الخليف لـ«الوطن»: كميات السماد الموزعة للموسم الحالي لم تغط أكثر من ٦٠ بالمئة والباقي اشتراه الفلاح من السوق السوداء

رامز محفوظ

بين رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف في تصريح لـ«الوطن» أن الكميات التي وزعت على الفلاحين خلال الموسم الحالي من السماد لم تكن كافية وغطت بحدود ٦٠ بالمئة فقط من حاجة الفلاحين، أما الكميات المتبقية فقد تم شراؤها من السوق السوداء بأسعار مرتفعة، كذلك البذار فقد تم توزيع بحدود ٧٠ بالمئة من الحاجة خلال الموسم الحالي، أما بالنسبة للمازوت فالكميات التي وزعت على الفلاحين من لجان المحروقات في المحافظات كانت قليلة واضطرت نسبة كبيرة من الفلاحين لشراء المادة من السوق السوداء بأسعار مرتفعة.

وبخصوص موضوع تحديد احتياج محصول القمح من السماد الآزوتي والبذار والمحروقات للموسم القادم حيث تم تحديده من خلال الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم القادم بـ١٠٠ ألف طن سماد آزوتي و٣٦٣١٤٦ طن بذار قمح وحوالي ١٢٤ مليون ليتر من المازوت، أوضح الخليف أنه في حال توفرت هذه الكميات فإنها تعتبر كافية للموسم القادم.

من جهة ثانية، أوضح الخليف أن الكميات المسوقة من مادة القمح في كل المحافظات السورية تجاوزت ٥٢٠ ألف طن، لافتاً إلى أن باب التسويق لا يزال مفتوحاً والكميات التي يتم تسويقها حالياً تعتبر قليلة والتسويق يتم من بعض المحافظات مثل محافظتي دير الزور والرقة، متوقعاً أن تصل الكميات الكلية المسوقة مع نهاية موسم التسويق لأكثر من ٥٥٠ ألف طن.

وأشار إلى أن النسبة الأكبر من التسويق إلى مركز الحبوب كانت من محافظة حلب التي سوقت أكثر من ١٨٠ ألف طن ومن ثم جاءت محافظة حماة بالمركز الثاني التي سوقت بحدود ١٢٠ ألف طن وفي المركز الأخير كانت محافظة القنيطرة التي سوقت بحدود ٥ آلاف طن.

وبالنسبة لتسويق القمح من المناطق الخارجة عن السيطرة أوضح الخليف أنه كانت هناك صعوبة بتسويق القمح إلى مراكز الاستلام التابعة للحكومة نتيجة قيام ميليشيا «قسد» والفصائل الإرهابية التابعة للاحتلال التركي بمنع الفلاحين من تسويق إنتاجهم من القمح، فعلى سبيل المثال تم تسويق بحدود ٢٠ ألف طن من محافظة الحسكة إضافة لمحافظتي دير الزور والرقة التي كانت الكميات المسوقة منها قليلة للموسم الحالي.

> لولا الميليشيات التي تمنع الفلاح من التسليم للدولة لوصل التسويق إلى ١,٥ مليون طن من القمح

ولفت إلى أنه لولا منع الميليشيات الإرهابية الفلاحين من تسويق إنتاجهم إلى مراكز الاستلام لكانت الكمية المسوقة للموسم الحالي تجاوزت ١,٥ مليون طن، موضحاً أن حاجة القطر الكلية من مادة القمح بحدود ٢. ٢ مليون طن سنوياً.

وعن صرف قيم الأقماح المسلمة للفلاحين بين الخليف أنه لن يكون هناك أي عوائق خلال الموسم الحالي بالنسبة لصرف قيم الأقماح وجميع الفلاحين الذين سوقوا إنتاجهم حصلوا على مستحقاتهم المالية بالكامل.

وختم الخليف بالقول: تم وضع الخطة الإنتاجية الزراعية بالاتفاق مع الاتحاد العام للفلاحين وتم تحديد احتياجات الموسم الزراعي القادم بناء على مقترحات من الاتحاد العام ووعد وزير الزراعة بتأمين كل احتياجات محصول القمح للموسم الزراعي القادم من الأسمدة وغيرها خلال الفترة القادمة ومن المتوقع أن يتم البدء بتأمينها خلال الشهر القادم فما بعد.